نقد الرواة بالحركات والإشارات

إعداد

عثمان مُحَمَّد بشير كمارا

باحث دكتوراه في علوم الحديث بجامعة المدينة العالمية

دكتور / أشرف زاهر مُحَمَّد سويفي

الأستاذ المشارك بجامعة المدينة العالمية

ملخَّص البحث

تُعدُّ حركات النقاد وإشاراتهم في باب الجرح والتعديل وجهًا آخر لمناهجهم في تصنيف الرواة، كما أنَّ تلك الإشارات تحمل في طياتها معانيَ ودلالاتٍ، فهي لا تقلُّ أهمية عن ألفاظهم في الرواة؛ لأن المقصود من كليهما (الألفاظ والإشارات) بيان حال الراوي قبولًا أو ردًّا، ولعدم عناية كثيرٍ من الكُتَّاب والباحثين بهذا الموضوع لم يَنل حظًّا وافرًا من الدراسة، ومن هذا المنطلق رأى الباحثُ أنْ يَستعرض جزءًا من هذا الموضوع، ويعرّج على جملة من تلك الحركات مع إيفائها بالدراسة، دون استقصاء مفردات الموضوع، سالكًا فيه المنهج التحليلي الوصفي، وقد تبلورتْ نتائجُه من خلال التقسيم الثنائي لباب النقد، المكوّن من التعديل والتجريح، كما بذل الباحث جهده في تحرير بعض العناصر الواردة في البحث، ومِن ثمَّ تقرير النتيجة التي توصَّل إليها.

المقدِّمة

التمهيد:

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَن يَهده الله فلا مضلَّ له، ومَن يضلل فلا هادي له، أما بعد:

فإنَّ مناهج أئمة النقد في جرح الرواة وتعديلهم متعدِّدة، وألفاظهم واصطلاحاتهم في بيان أحوالهم متنوِّعة؛ فمن تلك الألفاظ ما هي مشهورة، ومعانيها ظاهرة، واستعمالاتها كثيرة، وهي مصطلحات عامَّة لا يختلف النقاد في دلالتها، اللَّهم إلا أنْ يَصطلح أحدهم على معنى يخصّه، ومنها ألفاظ نادرة لم تَرد إلا عن أفذاذهم، ولم يستخدمها إلا النَّزر اليسير منهم، وكل هذه وتلك تحمل معانيها على حسب مرادهم منها.

وقد عمَد بعضُ النقاد إلى تصنيف رواةٍ والتعبير عن أحوالهم من خلال إشاراتٍ وحركاتٍ تصدر منهم، متضمّنة أحكامهم في أولئك الرواة جرحًا أو تعديلًا.

ولما لتلك الإشارات والحركات من معانٍ ودلالاتٍ وأحكامٍ، أحببتُ بسط الكلام عن بعضها في هذا البحث الموجز، من خلال عرض نماذج متعدِّدة مختلفة وتوضيح معانيها؛ وبيان مسالكهم في هذا النوع من النقد، ولم أهدف إلى استقصاء تلك الإشارات ولا الإحاطة بها.

وقد أُنجز البحث من خلال العناصر التالية:

المقدِّمة: (وفيها: مشكلة البحث/ أسئلة البحث/ أهداف البحث/ حدود البحث/ إجراءات وأدوات البحث/ الكلمات الدلالية/ مصطلحات البحث/ منهج البحث/ الدراسات السابقة).

المبحث الأول، (وفيه: مطلبان).

المبحث الثاني.

الخاتمة، (وفيها: نتائج البحث/ التوصيات)، ثَبَت المصادر والمراجع.

مشكلة البحث:

هذا الموضوع مندرجٌ في صلب مادة الجرح والتعديل، ومع ذلك فإنّ العديد من الباحثين لم يُولوه اهتمامًا بالغًا، فمن النادر أنْ تجد بحثًا خاصًّا به، كما أنَّ من الصعب الوقوف على مفرداته في كتب الجرح والتعديل؛ لعدم عناية مصنّفيها بجمع تلك المفردات في بابٍ واحدٍ؛ فضلًا عن أن يتعرّضوا لتحليلها وفكّ رموزها وتفسير غوامضها، ولا شكّ أنّ الباحث في كتب الجرح والتعديل يقف على شيءٍ من الحركات والإشارات التي تأتي في سياق جرح الرواة أو تعديلهم، ونظرًا لأنَّها من الأهمية بمنزلة الأقوال لدلالة الكل على معنى يتوقّف عليه تصنيف الراوي، ومعرفة حاله قبولًا وردًّا، كان من المناسب أنْ تُعنى في بحوث محكَّمة، وهو الهدف الذي يَرومه هذا البحث الذي بدوره سيجمع قسطًا من نماذج الحركات والإشارات في الجرح والتعديل والمبثوثة في كتب شتّى، مع بيان مغزى كلٍّ منها عند ذكره.

كما أنّ ثمة قواعد تنبني عليها كيفية معرفة معاني تلك الحركات والإشارات لا بدّ من الرجوع لها، ومع أهمية معرفتها لم تَحظ بعناية كثير من الباحثين، وسيصل هذا البحث إلى مدى بعيد منها- بإذن الله- بما يشفي العِلَّة ويَروي الغُلَّة.

أسئلة البحث:

١- هل ثمة حركات أو إشاراتٌ تدل على تصنيف الرواة جرحًا أو تعديلًا؟

٢- ما الحركات والإشارات الدالة على تعديل الرواة؟

٣- ما الحركات والإشارات الدالة على جرح الرواة؟

٤- ما القواعد والضوابط التي تنبني عليها معرفة معاني الحركات والإشارات الواردة في الجرح والتعديل؟

أهداف البحث:

لا شك أنَّ أي عملٍ لا يمكن قياس نجاحه من فشله إلا من خلال الأهداف التي يرمي إليها، وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى أمور يمكن توضيحها فيما يأتي:

١- بيان جملة من الحركات والإشارات الدالة على تعديل الرواة.

٢- بيان جملة من الحركات والإشارات الدالة على جرح الرواة.

٣- التأصيل للضوابط والقواعد التي يَنبني عليها تفسير إشارات الأئمة وحركاتهم عند النقد.

حدود البحث:

إنَّ هذا البحث يجول في حدود الحركات والإشارات الواردة عن أئمة النقد، في معرض تصنيف بعض الرواة جرحًا أو تعديلًا، وقد ترد معها أقوالهم المنقولة في السياق، هذا من حيث الموضوع.

أما من حيث المصادر، فقد أخذتُ معلومات البحث ومضامينها من كافّة أصناف كتب الحديث ومصطلحه ورجاله، دون التقيّد بمصدر معيّن من تلك الكتب، كما أخذتُ من بعض كتب اللغة أيضًا، مع العلم بأني لم أتقيّد بفترة زمنية لأولئك الأئمة الذين تمت دراسة حركاتهم وإشاراتهم في البحث.

إجراءات وأدوات البحث:

لقد أجرى الباحث أداة التقصّي والتتبّع لمفردات المادة العلمية لهذا البحث، وانتقاها من مراجع علمية للرجال والجرح والتعديل، مع توثيقها من المصادر الأصلية.

الكلمات الدلالية:

النقد، الإشارة، الضابط.

مصطلحات البحث:

من مصطلحات هذا البحث ما يأتي:

١- **الجَرح:**

الجَرح -بفتح الجيم-: فَعْلٌ، يقال: جَرَحَه/ أي: أثَّر فيه بالسلاح، وجَرَّحَه- بالتشديد-: إذا أكثر ذلك فيه. والجُرْح- بالضم-: اسمٌ[(١)].

(١) انظر: لسان العرب (٢/ ٤٢٢) مادة: (ج ر ح) .

"وقال بعض فقهاء اللغة: الجُرْح- بالضم-: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه. والجَرح- بالفتح-: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها، وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد"(١).

ويقصد به في الاصطلاح: "وصف الراوي في عدالته أو ضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها"(٢).

٢- التعديل:

التعديل: التسوية وتقويم الشيء وموازنته بغيره(٣).

ويقصد به في الاصطلاح: وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته(٤).

٣- الصريح:

الصريح: الخالص من كل شيء، وهو ضد الكناية(٥).

٤- الضمني:مِن ضمَّن الشيءَ الشيءَ: إذا أوْدعه إيَّاه، كما تُودع الوعاءَ المتاعَ، والميتَ القبرَ(٦).

سلكتُ في هذه البحث المنهج الوصفي والتحليلي؛ لأصِلَ من خلاله إلى الإجابات على أسئلة البحث، وقد سرتُ فيه وفق عناصر يمكن حصرها فيما يلي:

١- جمعتُ بعض النماذج الواضحة لإشارات النقاد وحركاتهم في الجرح والتعديل، واستعنْتُ في ذلك ببعض الكتب التي تُعنى بذكرها، مع الرجوع إلى مصادرها الأصلية وتوثيقها.

(١) تاج العروس (٦/ ٣٣٧) مادة: (ج ر ح) .

(٢) ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز بن مُحَمَّد بن إبراهيم العبد اللطيف (ص: ٢٣) .

(٣) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٨٥) . وانظر: تاج العروس (٢٩/ ٤٥٢) مادة: (ع د ل) .

(٤) علم الجرح والتعديل، لعبد المنعم السيد نجم (ص: ٥٥) .

(٥) لسان العرب (٢/ ٥٠٩) مادة: (ص ر ح) .

(٦) تاج العروس (٣٥/ ٣٣٤) مادة: (ض م ن) .

٢- قسَّمت هذه الإشارات تقسيمًا موضوعيًّا، ووضعتُ كلَّ واحدة منها في مكانها اللائق.

٣- حاولتُ الاكتفاء بذكر مثالٍ أو مثالين لكل إشارة؛ مراعاة لعدم الاستطراد المنافي مقصود البحث، الذي لا يرمي إلى الاستيعاب والاستقصاء.

٤- بذلتُ الجهد في بيان تفسير كل إشارة، مع توضيح مراد صاحبها من خلال النقل، أو استنباط ذلك من خلال السياق، أو النظر إلى قرائن أخرى تحتفُّ بها، مع بيان وجه كونه جرحًا أو تعديلًا للراوي.

٥- ذكرت ترجمة مختصرة لكلِّ راوٍ معْنيٍّ بإشارة أو حركة، مكتفيًا في ذلك- غالبًا- بما ذكره الحافظ ابن حجر في (التقريب)، مع نقل أحكامه في الرواة.

٦- رتّبت ثبت المصادر والمراجع للبحث على أسماء مؤلفيها، مراعيًا ترتيب حروف المعجم فحسب، دون مراعاة قِدم أصحابها.

الدراسات السابقة:

سبقت الإشارة في مشكلة البحث إلى أنَّ أهل العلم لم يُفردوا لهذا الموضوع كتبًا معيّنة، وإنما ذكروه في درج كلامهم في الجرح والتعديل، كما أني لم أقف على بحثٍ مستقلٍّ عُني بهذا الموضوع، ومع ذلك فإن ثمة كتبًا يحسن ذكرها في هذا السياق؛ لإيراد مؤلفيها جملة من عناصر هذا الموضوع، فمن تلك الكتب:

١- (شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال)، تأليف: الدكتور سعدي الهاشمي.

٢- ومنها: (ضوابط الجرح والتعديل)، تأليف: عبد العزيز العبد اللطيف.

٣- ومنها: (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل)، تأليف: أبي الحسن؛ مصطفى بن إسماعيل.

ويُلحَظ في النماذج الواردة في هذه الكتب عدّة أمور منها:

١- أنَّ غاية ما صنعه مؤلِّفوها الاكتفاء بإيراد هذه الأمثلة وغيرها، دون التعرّض لبيان بعض الأوجه الدقيقة الدالة على كونها جرحًا أو تعديلًا في حقِّ مَن صدرتْ عند ذكره، ولعلَّ

ما حملهم على ذلك كونهم رأوا أن دلالات كثيرٍ من تلك الإشارات والحركات ظاهرة، والواقع أن دلالات كثيرٍ منها- أيضًا- خفيّة دقيقة، تحتاج إلى استنباطٍ ونظرٍ في قرائن أخرى محتفَّةٍ بحال الراوي من حيث العموم، فتلك النماذج مفتقرة إلى بيان أوجه الجرح والتعديل فيها؛ خشية أنْ ينقدح في نفس الناظر إليها معنى آخر غير المعنى الصحيح؛ فالعقول متفاوتة، والمناظير مختلفة، وقد التزمتُ ببيان تلك المعاني المنطوية تحت كل مثالٍ ذكرتُه في البحث.

٢- أنَّ بعض هذه الكتب ذكر بعض ضوابط معرفة مراد الناقد عند التعبير بالإشارة- التي ستأتي في المبحث الثاني من هذا البحث- مفرّقةً، وبعضها ذكرها في سياق قد لا يُنتبه لها، وقد استوفيتها كاملةً في مبحثٍ واحد، مع سياقها بترتيب منطقيٍّ بديعٍ.

فبهذين الأمرين يتميّز بحثي عن الأبحاث السالفة، ومع ذلك فإنَّ الفضل يبقى خالدًا لمن سبق الخوض في مضمار هذا الفن، والكمال لله تبارك وتعالى.

المبحث الأول: إشاراتٌ واردةٌ عن بعض النقاد في تصنيف الرواة

لم تنحصر أحكام النقاد على الرواة- جرحًا أو تعديلًا- بالقول فحسب، بل وردتْ عنهم حركاتٌ وإشاراتٌ تدلُّ على تعديل الرواة أو تجريحهم(١).

وقد تقرَّر من خلال النظر والتّتبّع لهذه الإشارات: أنَّ أئمة النقد كانوا يستخدمونها في جرح الرواة، كما كانوا يستخدمونها في تعديلهم أيضًا، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي.

المطلب الأول: ممَّا ورد عن بعض النقاد من إشارات تتضمّن التعديل:

يظهر للناظر في كتب الرجال أنَّ أهل العلم نادرًا ما يستخدمون أسلوب الإشارة في باب التعديل، ومع ذلك فقد وردتْ عنهم إشاراتٌ، لا تحتمل معنى آخر سوى التعديل، وسأذكر في هذا المطلب بعض النماذج:

١- تغييرُ الوجه مع رَفْع الحاجب:

قال العقيلي: حدثنا أحمد بن علي، قال: حدثنا مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن شقيق، قال:

(١) انظر: شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، لمصطفى بن إسماعيل (١/ ٥٣٥) .

حدثنا إبراهيم بن شمّاس قال: سألتُ وكيعًا عن النضر بن شميل[١]، **فتغيَّر وجهُه، ورفع حاجبَيه،** وقال: إنَّ له مشيخة، شبْه الرِّضا به[٢].

فهذه حركة مقصودة صدرتْ من وكيعٍ في تعديل النضر بن شميل، قرَّب ذلك المعنى إلى الأذهان قوله: "إن له مشيخة"، ودلّ عليه صراحة تفسير الراوي عنه وهو إبراهيم بن شماس، وما فهمه من تصرف وكيعٍ في هذا المقام، حيث قال: "شبْه الرضا به"، ويضاف إلى ما سبق أن النضر بن شميل ثقة، وحسب اطلاعي لم أقف على أحدٍ تكلّم فيه[٣]، وقد اكتفى العقيلي بذكره في (الضعفاء) مع إيراد هذا النقل الوحيد عن وكيعٍ. ولذا لما أورده الذهبي في (الميزان) قال: "ثقة حجَّة، مُحتجٌّ به في الصحاح، ولولا أنَّ العقيلي ذكره ما ذكرته"[٤]، ثم نقل كلام إبراهيم بن شماس عن وكيع.

٢- الوزن باليد:

قال الخطيب: أخبرنا ابن الفضل، قال: أخبرنا دَعْلَج بن أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن علي الأبار، قال: حدثنا الحسن بن علي، قال: حدثنا مُحَمَّد بن داود، قال: سمعت يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، يقول: سمعت سفيان الثوري، يقول: حدثني الميزان، وقال:- بيده هكذا كأنه يزن- حدثنا الميزان عبد الملك بن أبي سليمان[٥].

قال الخطيب: أخبرنا أحمد بن أبي جعفر، قال: أخبرنا مُحَمَّد بن عدي البصري، قال:

(١) النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري: ثقة ثبت. التقريب (ص٥٦٢ - رقم ٧١٣٥) .

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٢٩٣/٤ رقم ١٨٨٨) .

(٣) انظر فيه أقوال العلماء في تهذيب الكمال (٢٩/ ٣٨٢- ٣٨٣، رقم: ٦٤٢١) .

(٤) ميزان الاعتدال (٢٥٨/٤، رقم ٩٠٦٧) .

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ١٣٢، الرقم: ٥٥٢٣) .

وعبد) الملك بن أبي سليمان ميسرة العَرْزَمي، صدوق له أوهام. تقريب التهذيب (ص ٣٦٣، الترجمة: ٤١٨٤) . هذا ما قاله الحافظ ابن حجر.

والذي) أميل إليه: أنَّ عبد الملك بن أبي سليمان ثقة، كما سيأتي ذكر مَن وثَّقه من الأئمة، وهو ما رجَّحه الحافظ الذهبي؛ فقال: "ثقة مشهورٌ، تكلَّم فيه شُعبة للتفرُّد بخبر الشفعة". المغني في الضعفاء (٢/ ٤٠٦، الترجمة: ٣٨١٨) .

حدثنا أبو عبيد؛ مُحَمَّد بن علي الآجري، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا نعيم بن قيس، قال: سمعت عبدة بن سليمان يقول: كان سفيان يقول لعبد الملك بن أبي سليمان: الميزان[١].

هذه الإشارة تدلُّ على توثيق الراوي، ويمكن توجيه ذلك بأمرين:

١- ما ورد في الرواية الأخرى من تصريح إطلاق اسم "الميزان" على الراوي، وأصل كلمة "الوزن" في اللغة يدلّ على التعديل، قال ابن فارس: "الواو والزاي والنون: بناءٌ يدلّ على تعديلٍ واستقامةٍ"[٢]. وهذا هو المعنى الذي فهمه النقاد من صنيع الثوري، ولذا استدلّ به غير واحد في معرض توثيق الراوي كالعجلي[٣] وابن حبان[٤].

٢- أنّ عبد الملك بن أبي سليمان الموصوف بهذه الكلمة وثَّقه: أحمد وابن عمار الموصلي ويعقوب الفسوي والعجلي والنسائي وابن حبان، وابن معين في روايتين، ومرة ضعّفه. وقال أبو داود: كافٍ عن أحمد، وتكلّم فيه شعبة لحديث الشُّفعة[٥].

وبناءً على ما تقدّم يؤخذ من فعل الثوري أنّه أراد به توثيق الراوي وتعديله، فعبّر عن ذلك بالإشارة عن طريق الوزن باليد.

٣- ضمُّ اليدين وإقامة الإبهامين:

قال عباس الدُّوري: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول وهو على باب أبي النضر، وسأله رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في مُحَمَّد بن إسحاق[٦]، وموسى بن عُبيدة الرَّبَذي[١]؟

(١) المصدر نفسه.

(٢) مقاييس اللغة (٦/ ١٠٧) .

(٣) انظر: الثقات للعجلي (٢/ ١٠٣، الترجمة: ١١٣٤) .

(٤) انظر: الثقات لابن حبان (٧/ ٩٨، الترجمة: ٩١٦٨) .

(٥) انظر أقوالهم في: تهذيب الكمال (١٨/ ٣٢٤- ٣٢٨، الترجمة: ٣٥٣٢) . وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٩٧، الترجمة: ٧٥١) .

(٦) مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، إمام المغازي، صدوق يُدَلِّس، ورُمي بالتشيع والقدر. التقريب (ص٤٦٧، رقم ٥٧٢٥) .

فقال: أمَّا موسى بن عبيدة: فكان رجلًا صالحًا، حدَّث بأحاديث مناكير. وأمَّا مُحَمَّد بن إسحاق: فيُكتب عنه هذه الأحاديث- يعني المغازي ونحوها-، فإذا جاء الحلال والحرام، أردنا قومًا هكذا، قال أحمد بن حنبل بيده، **وضمَّ يديه وأقام أصابعه الإبهامين**[٢].

هذه الحركة نتجتْ من خلال وضع أصابع اليدين على هيئة تدلّ على الإمساك بالشيءِ مع مزيد من الإحكامِ، وقد ضمّن الإمام أحمد معنى معيَّنًا في تلك الحركة، حين تكلّم عن مُحَمَّد بن إسحاق.

وعند تدقيق النظر في هذا النقل نجد أن الإمام أحمد نصَّ على قبول مرويات مُحَمَّد بن إسحاق في المغازي دون الحلال والحرام، كما أشار إلى أنه دون رتبة الثقات الأثبات الذين يُقبل حديثهم في الحلال والحرام، فهو بذلك: عبّر عن حفظ أولئك الرواة وإتقانهم من خلال حركة أصابع يديه، كما تقدّم.

المطلب الثاني: مما ورد عن بعض النقاد من إشارات تتضمّن التجريح:

تعدَّدت إشارات النقاد وحركاتهم للتعبير عن جرح بعض الرواة، وبالإشارة استغنى بعضهم عن الكلام أصلًا في حالاتٍ معيّنة، وصدرت الإشارة من بعضهم مقرونة بجرح الراوي، وسأذكر في هذا المطلب بعض الأمثلة الواردة في ذلك.

١- تحريك اليد:

أ- الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ﷺ[٣].

قال ابن أبي حاتم: قلتُ لأبي: ما تقول فيه؟ **فحرَّك يدَه وقَلبها**- يعني تَعرف وتُنكر-

=

(١) موسى بن عُبيدة بن نَشِيط الرَّبَذي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيفٌ ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدًا. التقريب (ص٥٥٢، رقم ٦٩٨٩) .

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣/ ٢٤٧ رقم ١١٦١) .

وأخرجه) البيهقي من طريق الدوري وفيه: "وقبض أبو الفضل- يعني العباس- أصابع يده الأربع من كلِّ يدٍ، ولم يضم الإبهام". دلائل النبوة للبيهقي (١/٣٨) .

(٣) الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: صدوق ربما أخطأ. التقريب (ص١٦٦، رقم ١٣٢١) .

"[1].

جاء تحريك اليد في هذا الموضع لجرح الراوي، وقد عُلم تأويله من قول ابن أبي حاتم الذي عقِبه، ومعناه: أنَّ الراوي يأتي مرة بالمناكير، ومرة بالمشاهير[2]، وإثبات رواية المناكير للراوي طَعن في ضبطه[3].

ب– عمرو بن مسلم الجَندي[4].

قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل، نا علي؛ يعني ابن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطَّان– وذكر عمرو بن مسلم صاحب طاووس–، **فحرَّك يده**، وقال: ما أرى هشام بن حُجَير[5] إلا أمثل منه. قلتُ له: أضرب على حديث هشام بن حجير؟ فقال: نعم"[6].

لو أمعنَّا النظر إلى ما تقدّم عن يحيى بن سعيد تبيّن لنا أنَّه طَعَن في حديث عمرو بن مسلم، وتعليل ذلك: أن تحريك يديه حركةٌ غير عفوية، بل هي مقصودة لمعنى دلَّ عليه تقديم هشام بن حُجير على عمرو بن مسلم؛ لأنه أمثل منه عند يحيى القطان، فإذا أمر بالضرب على حديث هشام– مع كونه أمثل– فإن الضرب على حديث عمرو من باب أولى، وهذا المفهوم يدل على الطعن في مرويات الراوي عند يحيى القطان، والعلم عند الله.

٢– تحريك الرأس:

هذا الأسلوب استخدمه بعض علماء الجرح والتعديل، فقد روى الخطيب بسنده إلى عبد الله بن علي بن المديني، قال: سئل أبي عن سويد الأنباري؟ فحرَّك رأسه، وقال: ليس

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥٣/٣ رقم ٢٣٧) .

(٢) انظر: تدريب الراوي (٤١٢/١) .

(٣) فتح المغيث (٢/ ١٣١) .

(٤) عمرو بن مسلم الجَندي اليماني: صدوق له أوهام. التقريب (ص٤٢٧، رقم ٥١١٥) .

(٥) هشام بن حُجَير المكي: صدوق له أوهام. التقريب (ص٥٧٢، رقم ٧٢٨٨) .

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٥٩/٦– ٢٦٠ رقم ١٤٣١) .

بشيءٍ[1].

فهذه الحركة الصادرة من الإمام علي بن المديني تدل على عدم رضاه عن الراوي، وهذا العُرف سائد عند كثير من الناس حينما تصدر منهم هذه الحركة، ومعلوم أن التعبير عن عدم الرضا عن شيءٍ- سواء كان بالقول أو بالفعل كما هو الحال هنا- هو الجرح بعينه، وقد فصّل علي بن المديني ذاك المعنى المنضوي تحت حركته، فقرنها بالقول المبيّن.

٣- الإشارة باليد إلى الفَمِ:

قد يُسأل أحد الأئمة عن راوٍ؛ فيُشير إلى فمه، ويريد بذلك الجرحَ، وهذا الفعل- بتتبُّع أمثلته- يدلّ على أحد أمرين:

الأول: إمّا أن يُراد به وصف الراوي بالكذب.

الثاني: وإما أن يُراد به الوصف بشرب الخمر.

فمثال ما ورد في الكذب:

قال ابن عدي: حدثنا الحسن بن عثمان، حدثنا النضر بن سلمة أبو مُحَمَّد الخراساني بمكة، سمعت عبدان يقول: سألنا عباسًا العنبري عن النضر بن سلمة؟ **فأشار إلى فَمِه**. قال ابن عدى: أراد أنه يكذب"[2].

فتفسير ابن عديٍّ لفعل عباس العنبري يدلّ على أنَّه أراد بالإشارة إلى فمه: وصف الراوي بالكذب، ويؤيّد ذلك المعنى: أنَّ النضر بن سلمة اتّهمه غيرُ واحدٍ بالكذب.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه (يعني النضر بن سلمة)! فقال: كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق[3].

وقال أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم الوزان: عرفنا كذبه؛ لأنه كان يجالسنا فنذكر بابًا من العلم، فنذكر ما فيه، ويذكر هو فيه، ثم يزيدنا فيه ما ليس عندنا بأحاديث، ثم نجالسه بعد

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٣١٦، رقم ٤٧٥٧) .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٧١- ٢٧٢ رقم ١٩٦٩) .

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ٤٨٠، الترجمة: ٢١٩٩) .

مُدَّة، فنذكر ذلك الباب بعينه، فنذكر ما فيه، ويذكر هو ما فيه، ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التي زادها في المجلس الماضي، فعلمنا أنه يضع الحديث[١].

فمثل هذا الراوي ممن لا يُشكُّ في كذبه، وهو المعنى الذي أراده عباس حين أشار إلى فمه.

ومثال ما ورد في شرب الخمر:

قال العقيلي: حدثني مُحَمَّد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عمرو بن برق له أشياء مناكير، ومعمر قد روى عنه، وكان عنده لا بأس به، وكانت له علَّة، ثم **أشار أبو عبد الله بيدِه إلى فِيه**، أي: يشرب[٢].

يظهر من سياق النقل السابق أنَّ التفسير المذكور في آخره من كلام العقيلي، وعلى كلٍّ فإنه صحيحٌ، ويصدِّقه أنَّ الراوي ذُكر بشرب الخمر في غير هذا الموضع.

فقد روى عباس الدوري عن ابن معين: أنَّ عكرمة نزل على عبد الله الأسوار- والد عمرو هذا- بصنعاء، فأمر ابنه بالأخذ عن عكرمة، فكان عكرمة يقول: اطلبوه، فكانوا يحبونه، وكان يشرب، فكان يقول له: لعلك ممن يقول:

أصبب على صدرك مِن بردها * إني أرى الناس يموتونا

قال ابن عدي: فيقوم وهو سكران[٣].

فتبيّن من هذه القصة أنَّ عمرو بن برق يشرب الخمر، وهذا ما أراده الإمام أحمد حين سئل عنه، وهو تفسير إشارته الذي لا محيد عنه.

٤- الامتخاط:

قال الخطيب: أخبرنا أبو سعيد؛ مُحَمَّد بن موسى الصيرفي، ثنا أبو العباس؛ مُحَمَّد بن يعقوب

(١) المجروحين، لابن حبان (٣/ ٥١، الترجمة: ١١١٠) .

(٢) الضعفاء الكبير، للعقيلي (٣/ ٢٥٩ رقم ١٢٦٦) .

(٣) هكذا ساق الذهبيُّ القصةَ في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٩٥، الترجمة: ٦٤٨٢) . وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٤٧، الترجمة: ١٣٠٨) .

الأصم، قال: سمعت مُحَمَّد بن علي الوراق يقول: سألت مسلم بن إبراهيم عن حديثٍ لصالح المُرِّي[١] فقال: "ما تصنع بصالحٍ؟ ذكروه يومًا عند حمَّاد بن سَلَمَة؛ **فامْتخَط حَمَّادٌ**[٢].

جاء في صنيع حمادٍ عندما سئل عن صالح المرِّي ما يدلّ على أنه لا يتبوّأ منزلة من يستحقّ التوقير والاحترام عنده؛ لأنّ الامتخاط ليس من التصرفات النبيلة التي يحسن بالمرء فعلها في مقام كهذا، والذي يظهر أنَّ حمادًا كان على ملأ من أصحابه، فصدور مثل هذا الفعل منه في هذا المقام له معنى ودلالة، تُشير إلى قدحٍ في الراوي، وهذا هو المعنى المتبادر إلى الذهن.

على أنه لا يجب ردّ خبر الراوي بمجرد هذا الفعل، كما أشار إليه الخطيب[٣]؛ ولعلَّ سبب ذلك تفاوت درجات الجرح، فهناك من يكون جرحه حكمًا عليه بالتليين، وهناك من يُضعَّف خبره، وثمة من يردّ خبره مطلقًا، وهذا الفعل بحدّ ذاته لا يوجب الحكم على الراوي بالرد كما قال.

٥- البُزاق:

قال الخطيب: أخبرني عبد الله بن يحيى السكري، أنا مُحَمَّد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ثنا جعفر بن مُحَمَّد بن الأزهر، أنا ابن الغلابي، قال: وسئل يحيى- يعني ابن معين- عن حجاج بن الشاعر، فبزق لما سئل عنه[٤].

هذا الفعل نظير ما تقدّم من صنيع حماد بن سلمة في المثال الذي قبله؛ فإن المروءة تقتضي عدم المجاهرة بمثل هذه الأفاعيل أمام الملأ؛ لما يُتقزَّز به عند عامة الناس، لكنْ لما كان ليحيى بن معين مغزًى مِن فعله قام به في هذا المقام لمعنًى، وكأنَّ حجاج بن الشاعر مطروحٌ،

(١) صالح بن بشير بن وادع المري- بضم الميم وتشديد الراء-؛ أبو بشر البصري القاص الزاهد: ضعيف. تقريب التهذيب (ص٢٧١، الترجمة: ٢٨٤٥) .

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص١١٣) .

(٣) قال الخطيب: "امتخاط حمَّاد عند ذِكره لا يُوجب ردّ خبره". المصدر نفسه.

(٤) تاريخ بغداد (٩/ ١٤٦) .

أو كأنَّه لا قيمة له عنده، والله تعالى أعلم.

٦- تحميض[١] الوجه:

أ- قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي- يعني ابن المديني- قال: سألت يحيى بن سعيد عن سيف بن وهب؟[٢]، **فحَمَّض** يحيى وجهه. وقال: كان سيف هالكًا من الهالكين[٣].

تبيّن مما تقدَّم أنَّ تحميضَ يحيى بن سعيد وجهَه إشارةٌ منه إلى تجريح الراوي من خلال تلك الحركة الخفيفة، أردفها باللفظ الصريح الدّال على شِدَّة ضعف الراوي، فصار سيف بن وهب بذلك مجروحًا عند يحيى باللفظ والإشارة معًا.

ب- قال ابن أبي حاتم: نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي قال: سألت يحيى عن ميمون[٤] أبي عبد الله الذي روى عنه عوف، عن زيد بن أرقم؟ **فحَمَّض وجهَه**، وقال: زعم شعبةُ أنه كان فَسْلًا[٥].

هذا المثال لا يختلف عن سابقه من حيث المضمون والمعنى المنطوي تحت الإشارة الواردة

---

(١) قال في لسان العرب: "وفلان حامض الفؤاد في الغضب، إذا فسد وتغيَّر عَداوةً. وفؤادٌ حَمْض ونَفْسٌ حَمْضة: تنفر من الشيء أول ما تسمعه. وتحمَّض الرجل: تحوَّل من شيء إلى شيء". لسان العرب (٧/ ١٤٠) .

وبعد بحثٍ في المعاجم اللغوية لم أجد هناك وصفًا دقيقًا لهذا الفعل، والأشبه: أنه يكون بتجميع سريرة الوجه وتجعيدها، مع تغوير العينين، وشد الوجنتين. وهكذا تبدو صورة الوجه عندما يعاني صاحبه من شدة حموضة شيء، والله تبارك وتعالى أعلم.

(٢) سيف بن وهب التميمي؛ أبو وهب البصري: لَيِّن الحديث. التقريب (ص٢٦٢، رقم ٢٧٢٨) .

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/٢٧٥، رقم ١١٨٦) .

(٤) ميمون أبو عبد الله البصري، مولى ابن سمرة: ضعيفٌ. وقيل: اسم أبيه: أستاذ، وفرّق بينهما ابن أبي حاتم. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٦، الترجمة: ٧٠٥١) .

(٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١/ ١٥٣، الترجمة: ٧٣) .

و "الفَسْل: الفاء والسين واللام أصلٌ صحيح، يدلُّ على ضعفٍ وقلةٍ، من ذلك: الرجل الفَسْل: وهو الرديء من الرجال". مقاييس اللغة (٤/ ٥٠٣) .

وقال) الليث "الفَسْل: الرَّذْل النَّذْل الذي لا مُروءة له ولا جَلَد". تهذيب اللغة (١٢/ ٢٩٨) .

فيه، فإن الناقد وهو يحيى بن سعيد لم تَصدرْ منه تلك الحركة إلا لمعنى انقدح في نفسه تجاه الراوي، فعبّر عنه بوجهه، والحقيقة: أن القول الذي أردفه بتلك الحركة وإن كان منسوبًا لشعبة، إلا أنَّ له أثرًا وانطباعًا في نفس يحيى، فلذا صدرتْ منه هذه الحركة الخفيفة الدالة على جرحٍ في الراوي.

٧- تكلُّح الوجه(١):

قال البرذعي: ذكرتُ لأبي زرعة؛ عمرو بن عثمان الكلابي، فكلَّح وجهه، وأساء الثناء عليه(٢).

في هذا النقل دليل على أنَّ تكلُّحَ أبي زُرعة وجهه في هذا المقام له معنى مقصود؛ لأن ملامح الإنسان في الغالب تعبِّر عما يكنّه صدره من المعاني؛ فتغيّر الوجه عن طبيعته يدل على انقداح أمر في النفس كما حصل لأبي زرعة، وهذا الأمر هو الذي نطق به، حين أساء الثناء على الراوي.

وبتتبّع نظائر هذه الحركة عن أبي زرعة نعلم يقينًا أنّه إذا كلَّح وجهه لم يُرد بذلك غير الجرح، فقد وردت عنه هذه الحركة حين سئل في موضعٍ آخر عن حديثٍ؟ فكلَّح وجهه، وقال: "يرويه كثير بن سليم"(٣).

فالتكلُّح في هذا الموضع- أيضًا- طعنٌ في الحديث؛ لدلالة القول المقرون به، وهو رواية كثير بن سليم له، وقد قال أبو زرعة عن كثير بن سليم: "ضعيف الحديث"(٤).

٨- نفض اليد:

قال صالح بن أحمد بن حنبل: "كنت يومًا عند أبي، إذْ دُقَّ علينا الباب، فخرجت فإذا

(١) قال ابن منظور: "كلح، الكُلُوحُ: تَكَشُّرٌ فِي عُبوس". لسان العرب (٢/ ٥٧٤) .

(٢) انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي (٢/ ٧٥٩) .

(٣) انظر: المصدر نفسه (٢/ ٧٣٠) . والحديث الذي سئل عنه: "كان النبي ﷺ إذا سلَّم مسح جبهته بيده، وقال: بسم الله، اللهم أذهب عني الهَمَّ والحزن والحاجة".

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٥٤٤) .

أبو زرعة ومُحَمَّد بن مسلم بن وارة، يستأذنان على الشيخ، فدخلت وأخبرت، فأذن لهم؛ فدخلوا وسَلَّموا عليه، فأما ابن وارة فباس يدَه؛ فلم ينكر عليه ذلك، وأما أبو زرعة فصافحه، فتحدثوا ساعة، فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله، إني رأيتك تذكر حديث أبي القاسم بن أبي الزناد، فقال: نعم، حدّثنا أبو القاسم بن أبي الزناد، عن إسحاق بن حازم، عن ابن مقسم- يعني عبيد الله بن جابر بن عبد الله- أنَّ النبي ﷺ سئل عن ماء البحر؟ فقال: «**هو الطَّهُور مَاؤه، الحَلَال مَيْتَتُه**»، وقال: فقالوا: ما له؟ قلت: شكَّ في شيء، ثم خرج والكتاب في يده، فقال: في كتابي "ميته"- بتاء واحدة- والناس يقولون: "ميتته". ثم تحدَّثوا ساعة، فقال ابن وارة: يا أبا عبد الله، رأيت مُحَمَّد بن حميد[1]؟ قال: نعم، قال: كيف رأيتَ حديثَه؟ قال: إذا حدَّث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدَّث عن أهل بلده- مثل إبراهيم بن المختار وغيره- أتى بأشياء لا تُعرف لا تَدري ما هي؟ قال: فقال أبو زرعة وابن وارة: صحَّ عندنا أنه يَكذب! قال: فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذُكر ابنُ حميد **نَفَضَ يَدَه**"[2].

دلَّت هذه الحكاية عن الإمام أحمد أنه كان يستخدم أسلوب نفض اليد إشارة منه إلى جرح الراوي، فرواية صالح هذه تفيد أنه لم يكن يستعمله قبلُ في حقِّ مُحَمَّد بن حميد، لكنْ بعدما أخبره أبو زرعة وابن وارة أنه يكذب تغيَّر رأيُه فيه، فمتى ذُكر عنده نفض يده.

ومن العويص تأويل هذه الحركة على وجهٍ يبيّن درجتها عند الإمام أحمد بصورة دقيقة، لكنْ أيًّا كانت؛ فإنها لا تتضمن تعديلًا البتّة، بل هي قدح بلا ريب، والعلم عند الله.

٩- الضَّحك:

(١) مُحَمَّد بن حميد بن حيان الرازي: حافظٌ ضعيفٌ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين. تقريب التهذيب (ص: ٤٧٥، الترجمة: ٥٨٣٤) .

(٢) المجروحين، لابن حبان (٢/ ٣٠٣- ٣٠٤، الترجمة: ١٠٠٩) .

أ– قال عبد الله: "سألت أبي عن داود بن المحبر[(١)]؟ **فضحك** وقال: شِبْه لا شيء، كان يَدري ذاك أيش الحديث؟"[(٢)].

هذه الضحكة الصادرة من الإمام أحمد– والتي جاءت عقب سؤالٍ عن راوٍ– تدلُّ على معنى غير محمودٍ، وقد فسّرته المقولة التي ذكرها الإمام نفسه، وكأنّه– حين سئل عن الراوي– استغرب كثيرًا قول السائل عن رجلٍ اتّفق عامة النقاد على ردِّ حديثه، فهذا السؤال أثار حفيظة ضحكه في هذا الموقف فضحك، كما أنّ غريزة الضحك عند الإنسان لا تثيرها– في الغالب– إلا الغرائب. وعليه فإنَّ هذا الفعل يُعَدُّ جرحًا في حقِّ الراوي، ولا أُرى فيه معنى آخر غير ذلك.

ب– جاء في ترجمة عيسى بن ميناء[(٣)] قالون المقرئ، أنَّ أحمد بن صالح المصري سُئل عن حديثه؟ **فضحك**، وقال: تكتبون عن كل أحدٍ"[(٤)].

يظهر من خلال النظر إلى صنيع أحمد بن صالح المصري أنّه لمح إلى جرح عيسى بن ميناء، ولو كان هذا الجرح يسيرًا؛ لأنَّ قوله: "تكتبون عن كل أحدٍ" فيه إنكار واعتراض على مَن يكتب حديث كلِّ واحدٍ، وهذا الإنكار جاء عقب سؤالٍ وُجِّه إليه بخصوص عيسى بن ميناء، وهذا المعنى الذي ذكرته يفهمه كلُّ مَن أمعن النظر إلى عموم سياق القصة.

(١) داود بن المحَّبر– بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة– بن قَحْذَم– بفتح القاف وسكون المهملة وفتح المعجمة– الثقفي البكراوي؛ أبو سليمان البصري، نزيل بغداد: متروكٌ، وأكثر كتاب "العقل: الذي صنَّفه موضوعات. تقريب التهذيب (ص٢٠٠، الترجمة: ١٨١١) .

(٢) هكذا جاء في العلل ومعرفة الرجال، لأحمد؛ رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨٨، الترجمة: ٧٦٦) .
وفي) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٤٢٤، الترجمة: ١٩٣١) قال: "كان لا يَدرى أيَّ شيء الحديث".

(٣) "عيسى بن ميناء؛ قالون المدني المقرئ، صاحب نافع، أما في القراءة فثبتٌ، وأما في الحديث فيُكتب حديثه في الجملة". ميزان الاعتدال (٣/٣٢٧، رقم ٦٦٢١) . قال علي بن الحسن الهسنجاني: "كان قالون عيسى بن ميناء أصم شديد الصمم، فلو رفعت صوتك حتى لا غاية لم يَسمع، وكان يُقرأ عليه القرآن، فكان ينظر إلى شفتي القارئ فيردُّ عليه اللحن والخطأ". الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٠، الترجمة: ١٦٠٩) .

(٤) ذكره الحافظ الذهبي في المغني (٢/ ٥٠٢، الترجمة: ٤٨٣٧) . وميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٧ رقم ٦٦٢١) . وابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٤٦٨، الترجمة: ٨٧٤٤) .

والراوي ممن لم يتكلّم فيه إلا النزر اليسير من النقاد، وقد أورده ابن أبي حاتم في كتابه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

أما الذهبي فقال في ترجمته: "أما في القراءة فثبتٌ، وأما في الحديث فيُكتب حديثه في الجملة"[٢].

وعلى كلٍّ فإنَّ ضحك الحافظ أحمد بن صالح جاء لمغزى، كما أنه أراد به إرسال معنى لطيف، ينطوي تحته جرح الراوي من حيث الجملة، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: الضابط في معرفة مراد الناقد عند التعبير بالإشارة

تقدّم في بداية المبحث الأول[٣] أنَّ النقاد استخدموا أسلوب الإشارة في جرح الرواة، كما استخدموه في تعديلهم، وإنْ كانت الأمثلة الواردة عنهم في الجرح أكثر، فإذا تقرر ذلك فإن من الضرورة أنْ توجد ثمة ضوابط لتقييد مرادهم عند النقد بالإشارة، وحملها على المحمل المقصود منها، وتفسيرها بما يوافق مغزى صاحبها؛ ليُنصَف ذلك الإمام، ولئلا يُنسب إليه معنى لم يَرُمْه، كما يتفرّع من ذلك- أيضًا- تحديد درجة التعديل أو التجريح المقصود من إشارته.

وعليه يمكن القول: بأنَّ الإشارات الصادرة عن أئمة النقد لا تخلو من ثلاث صور:

الصورة الأولى:

أنْ تصدر الإشارة من ناقدٍ مقرونةً بكلام متعلّقٍ بالراوي؛ فيتعيّن المصير إلى تأويل الإشارة بما يقتضيه كلامه في ذلك الراوي، فيكون الكلام تفسيرًا للمعنى المجمل في الإشارة، وحينئذٍ يزول الإشكال ويرتفع اللبس، كما تقدَّم في صنيع يحيى بن سعيد، حينما سُئل عن سيف بن وهب، فحمَّض وجهه، وقال: "كان سيف هالكًا من الهالكين".

الصورة الثانية:

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٠، الترجمة: ١٦٠٩) .

(٢) ميزان الاعتدال (٣٢٧/٣، رقم ٦٦٢١) . وذكر نحو هذا القول في المغني في الضعفاء (٢/ ٥٠٢، الترجمة: ٤٨٣٧) .

(٣) انظر: (ص٩) .

أنْ تصدر الإشارةُ من ناقدٍ غير مقرونة بكلامٍ منه في الراوي، لكن يُعلم تأويل مراده من الإشارة عن طريق تلميذ الإمام أو الراوي عنه؛ لحضوره ذاك المجلس الذي وقعت فيه[١]، فلا تكون هناك مندوحة لردِّ تفسيره، بل يكون قولُه الفيصلَ في بيان مراد الناقد، كما فسَّر إبراهيم بن شمّاس صنيع وكيعٍ، حينما سأله عن النضر بن شميل، قال: "شبْه الرِّضا به".

الصورة الثالثة:

أنْ تصدر الإشارةُ من ناقدٍ غير مقرونة بكلامٍ منه، ولا ذُكر معها تفسير أحدٍ من تلاميذه أو الرواة عنه، فحينئذٍ يُعلم مراده بالتتبُّع والاستقراء[٢]، وبحسب ما يدلُّ عليه السياق تارة، كما يُستأنس أيضًا- عند تفسير الإشارة وحملها على معنى- ببقية أقوال الأئمة الآخرين في الراوي.

والله تبارك وتعالى أعلم

(١) انظر: شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، للدكتور سعدي الهاشمي (ص٩٩) .

(٢) انظر: المصدر نفسه (ص ٨١) .

الخاتمة

نتائج البحث:

الحمد لله أولًا وآخرًا، باطنًا وظاهرًا، وبعد:

ففي ختام هذا البحث تَوَصَّلْتُ إلى عدَّة نتائج، أهمها:

١- نقد علماء الجرح والتعديل تارة يكون بالإشارات،- كما تقدّمت عدّة نماذج لذلك في البحث-، وتارة يكون بالألفاظ، وهي أكثر ورودًا من الحركات، وهذا أمر قطعيٌّ تشهد له جميع كتب الجرح والتعديل قاطبة.

٢- ورود الإشارة في جرح الرواة أكثر من ورودها في تعديلهم، بالنظر إلى كثيرٍ من الأمثلة المذكورة في هذا الباب.

٣- هذا الأسلوب لم يستخدمه جميعُ النقاد، بل نُقل عن بعضهم فقط؛ من مُقِلٍّ ومُكْثِرٍ.

٤- إشارات الأئمة في النقد ذات معانٍ ودلالات شتى؛ فكما يختلف مقصودهم فيها جرحًا وتعديلًا، فكذلك تختلف درجات تصنيفها في هذا الباب أو ذاك.

٥- قد تصدر الإشارةُ من ناقدٍ مقرونةً بكلامٍ يُفَسِّرها، وقد تأتي منه مجردةً دون كلام.

٦- ليس ثمة ضابط مخصوص يتعيّن المصير إليه دائمًا عند تفسير إشارات العلماء في النقد.

التوصيات:

١- يُوصي الباحث بدراسة كل إشارة واردة عن إمام معيّن في أي راوٍ كان، دراسةً في ظلِّ ترجمة شاملة للراوي، وذلك بجمع كلِّ أقوال علماء الجرح والتعديل فيه؛ لتتبيَّن حالُ الراوي عند أهل العلم عمومًا، ولأنه قد يُستأنس بتلك الأقوال- أيضًا- عند الترجيح.

٢- يُوصي الباحث بضرورة عناية القائم بالبحث في هذا الميدان بإمعان النظر في السياق واللحاق للقصة التي وردت فيها الحركة أو الإشارة؛ لأن سياق القصة ولحاقها لهما أثرٌ بيّنٌ في فهم دلالات تلك الحركات والإشارات.

٣- يُوصي الباحثُ المعنيّين بعلوم الحديث- وخصوصًا علم الجرح والتعديل- باستقراء جميع الإشارات الواردة عن الأئمة في الجرح والتعديل، وجمعها في كتابٍ، ودراستها دراسة جيدة؛ ليسهل الوصول إليها، وفهم معانيها دلالاتها.

٤- ثَبَت المصادر والمراجع

٥- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، (١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م)، الجرح والتعديل، (ط١)، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن/ بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٦- ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعبد التميمي الدارمي البُستي، (١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م)، الثقات، (ط١)، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: د. مُحَمَّد عبد المعيد خان؛ مدير دائرة المعارف العثمانية، الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

٧- ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعبد التميمي الدارمي البُستي، (١٣٩٦هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (ط١)، حلب: دار الوعي.

٨- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١٣٢٦هـ)، تهذيب التهذيب، (ط١)، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

٩- الأزهري، مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: مُحَمَّد عوض مرعب، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٠- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، تقريب التهذيب، تحقيق: مُحَمَّد عوامة، (ط١)، سوريا: دار الرشيد.

١١- ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مبارك بن القطان الجرجاني، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

١٢- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، بيروت: دار الفكر.

١٣- ابن قُطْلُوبغا، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا السُّودُوني الجمالي الحنفي، (١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، تحقيق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان، (ط١)، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن: صنعاء.

١٤- ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، تاريخ ابن معين، تحقيق: د. أحمد مُحَمَّد نور سيف، (ط١)، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

١٥- ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن علي؛ جمال الدين، ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (١٤١٤هـ)، لسان العرب، (ط٣)، دار صادر، بيروت.

١٦- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (الضعفاء لأبي زرعة)، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، (ط١)، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٧- أبو شُهبة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، دمشق.

١٨- أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (١٤٢٢هـ/ ٢٠١م)، العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، تحقيق: وصيّ الله بن مُحَمَّد عباس، (ط٢)، الرياض: دار الخاني.

١٩- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجردي الخراساني؛ أبو بكر البيهقي، (١٤٠٥هـ)، دلائل النبوة، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٠- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط١)، بيروت:

دار الغرب الإسلامي.

٢١- الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، (ط١)، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

٢٢- الذهبي، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (بدون تأريخ)، المغني في الضعفاء، تحقيق: د. نور الدين عتر، قطر: إدارة إحياء التراث.

٢٣- الزبيدي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقَّب بمرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، (ط٢)، دار الهداية، الكويت.

٢٤- السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، (ط١)، مصر: مكتبة السنة.

٢٥- سعدي الهاشمي، (١٤٠٨هـ)، شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، مكة: مطابع الصفا.

٢٦- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (١٤١٥هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبي قتيبة؛ نظر مُحَمَّد الفاريابي، (ط٢) بيروت: مكتبة الكوثر.

٢٧- عبد العزيز العبد اللطيف، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ضوابط الجرح والتعديل، (ط١)، الرياض: مكتبة العبيكان.

٢٨- عبد المنعم السيد نجم، (١٤٠٠هـ)، علم الجرح والتعديل، (ط١)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٩- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، (ط١)، المدينة المنورة: مكتبة الدار.

٣٠- العقيلي، مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)،

الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط١)، بيروت: دار المكتبة العلمية.

٣١- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٣٢- مصطفى بن إسماعيل، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، (ط١)، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.